

أخبار الخليج
١٧ فبراير ٢٠٠٢

وزير العمل ينفي بشدة.. ويؤكد:

لا يوجد أي توجه نحو خصخصة معهد البحرين للتدريب الدولة تولي اهتماما كبيرا بالتدريب وتنمية الموارد البشرية

العلمية الوحيدة في البلاد التي تخضع للإشراف والمراقبة والمتابعة بمشاركة القطاع الخاص والمجلس الأعلى للتدريب المهني، كما ان هناك التدقيق المالي والإداري إلى جانب مراقبة البرامج والأداء الأكاديمي والتدريب، مشيراً إلى قيام عدد من الهيئات والمؤسسات العالمية بإجراء دراسات تقييم للمعهد منذ عام ١٩٩٣ والتي تمحورت حول تكلفة التدريب وكفاءته وتطوير البرامج المقدمة، مؤكداً ان أكثر من ٧٥% من خريجي المعهد يلتحقون بسوق العمل بعد مرور حوالي ثلاثة اشهر من تخرجهم وهي من مؤشرات النجاح التي يحققها معهد البحرين للتدريب.



○ وزير العمل

ان هناك وقفات للمراجعة وهناك جهات محلية وأجنبية تقيم منجزات المعهد. بعد ذلك تحدث الدكتور ناجي أحمد المهدي مدير عام المعهد حول انجازات المعهد فأشار إلى ان المعهد هو المؤسسة

فكرة تخصيص المعهد ليست مستبعدة بشرط ان تمر عبر القنوات الرسمية وان حصلت فسيكون المبرر لها تطوير المعهد وهو التحدي الذي نعمل من أجله بشكل مستمر.

وأضاف : انه حتى الآن لم تعرض دراسة تستطيع تقديم خدمات تدريبية ومخرجات وتكلفة تدريب أقل كالذي يقدمها المعهد حالياً.

وأكد وزير العمل والشؤون الاجتماعية مجدداً التزام الدولة واهتمامها الكبير بالتدريب وتنمية الموارد البشرية وهو ما يعكس الاستثمار الكبير الذي تضعه الدولة من خلال رفع ميزانية للتدريب من عام إلى آخر، منوهاً ان هناك استمرار لرصد نشاط المعهد وتطويره كما

قام السيد عبدالنبي عبدالله الشعلة وزير العمل والشؤون الاجتماعية صباح أمس بزيارة إلى معهد البحرين للتدريب يرافقه وكيل الوزارة الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله آل خليفة والسيد صادق الشهابي الوكيل المساعد للعمل والسيد عبدالإله القاسمي الوكيل المساعد للتدريب وبحضور الدكتور ناجي المهدي مدير عام المعهد حيث التقى بمتدربي وإداريي المعهد في لقاء مفتوح.

وخلال اللقاء أجاب الوزير على أسئلة الحضور حول إمكانية تخصيص معهد البحرين للتدريب المطروح حيث أكد في البداية اهتمام الدولة ممثلة في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتدريب وتنمية الموارد البشرية، مشيراً إلى انه لا توجد نية لهذا التخصيص، مؤكداً ثقة الوزارة في إدار المعهد في ظل المنجزات التي حققها والمخرجات، معتبراً ان المعهد أداة من أدوات الوزارة في ادمج القوى العاملة الوطنية في سوق العمل.

وقال الوزير ان سياسة تطوير المعهد مستمرة وذلك لتقديم البرامج والدورات التدريبية في ظل المتابعة من قبل المجلس الأعلى للتدريب المهني ومجلس إدارة المعهد، موضحاً انه من خيارات التطوير هو التخصص وهي عملية ليست سهلة وعلى الجهات الراغبة اثبات الجدوى في إدارة المعهد وتقديم الخدمات التدريبية وإدارة معهداً بهذا المستوى والحجم.

وقال انه بالرغم من ذلك فإن